

البحوث والدراسات



أزمة دولة الرعاية الاجتماعية في سياق التحولات السوسيو-اقتصادية

محمد أيت بود

باحث في العلوم السياسية



مركز نهوض
للبحوث والدراسات
NOHOUDH CENTER
FOR RESEARCHS
AND STUDIES

أزمة دولة الرعاية الاجتماعية في سياق التحولات السوسيو-اقتصادية

محمد أيت بود(*)

باحث في العلوم السياسية

الفهرس:

- الفهرس ٣
- الملخص ٤
- تقديم ٥
- أزمة دولة الرعاية وإشكالية التخطيط ٦
- الأدبيات الكلاسيكية لدولة الرعاية الاجتماعية ٨
- الاختيارات النيوليبرالية وسيطرة التقنوقراط ١٣
- الفعل العمومي في علاقته مع آليات التدبير العمومي ١٦
- خاتمة ٢١

المخلص:

■ ظهر مفهوم دولة الرعاية الاجتماعية - La notion de l'Etat Providence، في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية كنتيجة لما آلت إليه الأوضاع الاجتماعية من تردّي وانهيار القيم المعيارية التي ارتكزت عليها الليبرالية الكلاسيكية، ممّا دفع الدولة إلى التفكير في خلق توازن بين متطلبات التنمية، وإعادة الإعمار وبين متطلبات الرعاية الاجتماعية من خلال التوجّه نحو التخطيط الاقتصادي. وكنتيجة لذلك ظهرت الكينزية بحيث صار الاجتماعي محرّكاً للاقتصادي، وبدأ التفكير في تمويل نفقات الرعاية الاجتماعية من خلال إنشاء الضريبة على الدخل، غير أن تضخّم النفقات الاجتماعية أدى إلى تقلّص الموارد بسبب التحولات الاجتماعية والديمقراطية والاقتصادية، وأدى تزايد حجم الاقتطاع الضريبي إلى بروز القطاع غير المهيكّل، وتراجع معدّلات النمو، وتدني الأجور، وانتشار البطالة ونسب الفقر، وتحولت هذه الأوضاع إلى أزمة خانقة، ومن ثمّ ظهور أزمة دولة الرعاية الاجتماعية.

■ أدى الحدّ من الإنفاق إلى إعادة النظر في السياسات الاجتماعية، وظهور أفكار وأطروحات جديدة مع ميلتون فيردمان Milton Friedman، وتراجع الليبرالية الكلاسيكية خاصةً النظرية الكينزية، والدعوة إلى العودة إلى أفكار آدم سميث Adam Smith، وبالتالي إبعاد الدولة عن التدخل في الاقتصاد، في إطار عودة مفهوم الدولة الضبطية - La no-tion de l'Etat Gendarme، من أجل إعادة هيكلة الاقتصاد، وضبط المجالين الاجتماعي والاقتصادي بواسطة خلق مسافةٍ بينهما وترك الحرية للمجال الاقتصادي؛ كي يسترجع عافيته، وفي المقابل كبّح جماح هيمنة المجال الاجتماعي على الاقتصاد وتأمين تحول الدولة واندماجها في نظام السوق، وتشجيع الخصوصية، والحد من هامش الحريات العامة، ومواجهة الاحتجاج باستعمال القوة العمومية، وفي المقابل تأمين هيمنة الرأسمال على صنّع السياسات العمومية وتديريها في إطار بروز مفهوم الليبرالية الجديدة - La no-tion de new libéralisme، وهذا المعطى أدّى إلى تراجع دور القوى السياسية لصالح خلق تحالفٍ بين التقنوقراط والرأسمال، وخضوع الدولة للمؤسسات المالية الدولية والشركات المتعدّدة الجنسيات، وبالتالي رفع الدولة يدها عن الخدمات الاجتماعية كنتيجة لهذه الديناميات السوسيو-اقتصادية.



◀ تقديم:

تعرّض مفهوم الدولة في الأيديولوجية الرأسمالية للكثير من التغيُّر والتبدُّل؛ وذلك بفعل العديد من العوامل السياسية، ولكن الاقتصادية بالأساس، خاصةً مع انتشار الأفكار الليبرالية للمفكرين الاقتصاديين، خاصةً أفكار آدم سميث الذي دعى في كتابه «ثورة الأمم» إلى تجاوز منطق الاقتصاد الميركانتيلي⁽¹⁾ أو منطق الدولة المحتكرة لكل شيء، ودعى إلى إزاحة الحدود التجارية بين الدول الأوروبية؛ بناءً على مقولته الشهيرة: «دعه يمر، دعه يعمل».

فمجمّل التحوّلات التي طبعت هذا المفهوم بدءًا من التأسيس مرورًا بإعادة الهيكلة والإصلاح، وإن كانت - كما يبدو في الظاهر - لها أسباب ودوافع سياسية؛ غير أن تأثير الدافع الاقتصادي يظل هو الأقوى، ولا غرو أن تكون أسباب الثورات التي غيّرت وجه أوروبا ذات دوافع اقتصادية؛ فالضرائب التي كانت تثقل كاهل الطبقة الوسطى في فرنسا، وتدني المستوى المعيشي للطبقة الكادحة، كانت السبب وراء اندلاع الثورة الفرنسية، والتي ألهمت باقي الثورات في أوروبا والغرب عمومًا.

لقد أطر مفهوم الدولة سعي النخبة السياسية إلى إجماع جماح الطبقة الاقتصادية وجشع أصحاب رؤوس الأموال، مع ظهور التقنية وتطور الصناعة وتوسُّع التجارة، وسعت مجموعة من الأفكار والنظريات السياسية والاقتصادية إلى الحد من غلواء الاقتصادي خاصةً أفكار الاشتراكيين، أمثال: كارل ماركس، وفريدريك إنجلز، واعتبار الليبرالية أيديولوجية أصحاب رؤوس الأموال، وسعت أخرى إلى ضبط المجال السياسي، والتحكُّم في المجال الاقتصادي، من خلال تقوية سلطة الدولة وبسط هيمنتها عليه في إطار ما سُمي بالدولة الصُّبْطية - Etat Régulateur، لكن توالي الأزمات الاقتصادية نتيجة توسُّع سلطات الدولة واختراقها للمجال الاقتصادي، دفع الكثيرين للتفكير في التخفيف من هذه السلطة في إطار ما سُمي بالدولة التدخلية - Etat Gendarme؛ من أجل مراقبة تدخل الاقتصاد في السياسة، والحفاظ على التوازن بين المجالين، غير أن هذه الأخيرة لم تستطع أن تتحكَّم في المجال الاقتصادي؛ نتيجة عدم وضوح الحدود الفاصلة بين المجالين السياسي والاقتصاد.

(1) الميركانتيلية - Le Mercantilisme: مفهوم اقتصادي كان شائعًا في القرنين السابع عشر والثامن عشر. كانت مُوجبه الدولة تقوم على احتكار للاقتصاد؛ من خلال سيطرتها على التجارة الخارجية والداخلية واعتمادها للسياسة الحمائية الجمركية؛ قصد التحكُّم في الميزان التجاري، بحيث تصبح الصادرات أكبر من الواردات، والحفاظ على احتياطي الذهب الذي يُعتبر التوفُّر على أكبر كمية منه مؤشرًا على الازدهار بالنسبة إلى الدولة، وهو ما ساهم في تأجيج الصراع الدولي على مصادر الذهب ومراكز التجارة الدولية وممراتها؛ مما أدى إلى نشوب الحرب العالمية الأولى بسبب التنافس الدولي الشديد على المستعمرات.

ومع تفاقم نتائج الحربين العالميتين خاصةً الكوارث التي أصابت البشر، أُعيد التفكير مرةً أخرى في مفهوم الدولة ودورها في التوازن في إطار ما سُمي بدولة الرعاية الاجتماعية - Etat Providence، فهل استطاعت دولة الرعاية الصمودَ أمام الاعصار الذي أخلَّ بالتوازن لصالح رأس المال ونظريات السوق؟

في هذه المقالة سوف أحاول مقارنةً هذا السؤال باعتمادِ شبكات تحليلٍ متنوّعة تمزج المقاربة الاقتصادية بالسياسية، وتوظيف منهج تحليل السياسات العمومية، أو براديجم الفعل العمومي؛ وذلك من خلال استحضار مقارناتي للنموذجين الفرنسي والمغربي للدولة والتدبير العمومي.

الكلمات المفتاحية: الفكر الليبرالي - مفهوم الدولة - التحولات - دولة الرعاية الاجتماعية - براديجم الفعل العمومي.

◀ 1 - أزمة دولة الرعاية وإشكالية التخطيط:

إذا كان ما يميز الفكر الماركسي هو الدعوة إلى التخطيط من أجل ضبط الوصول إلى نتائج اقتصادية جيدة، فإن الفكر الليبرالي يتميز بالدعوة إلى التحديد والتطوير والتحديث، الأول يعتمدُ المراقبة والضبط، والثاني التجديد والابتكار. الأول يعتمد على البيروقراطية الاشتراكية في إطار نظرية الاقتصاد المالتوسي⁽²⁾، وفي الثاني التقنوقراط يخلطون بين مفهوم التنظيم والضبط الاجتماعي - régulation , réglementation.

والفرق الذي يَكْمُن بين المفهومين هو أن الميدان الاجتماعي يتطلب الإنفاق العمومي، والميدان الاقتصادي يتطلب النمو، والميدان السياسي يتطلب الضبط والتنظيم، فتزايد النفقات الاجتماعية يؤثر في الاقتصاد، ما يطرح إكراهاتٍ وآليات عمل؛ من أجل ضبط هذه المجالات ومراقبتها.

تقوم فكرةُ التخطيط في النظرية الكينزية على فكرة السوق الموحدة، في حين تقوم فكرة التخطيط في الأيديولوجية الاشتراكية على الضبط والمراقبة، والتخطيط يؤدي إلى إدارة التوقع - Direction de la prévision، وهذه هي سمةُ الاقتصاد الموجه، الذي يؤدي في الدولة

(2) نسبة إلى مالتوس، وهو اقتصادي وديمقراطي إنجليزي، وتعني النظرية المالتوسية: أن تزايد السكّان يؤدي حتماً وبشكل تناسبيّ إلى تناقص الغذاء ما يؤدي إلى اختلال التوازن. انظر:

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2016/3/8 - تاريخ الاطلاع : 10/03/2020.



التقنوقراطية إلى انتعاش الاقتصاد، بحيث تعمل الضريبة على الدخل على تمويل الإنفاق العمومي. وتزايد هذا الأخير يؤدي إلى تباطؤ الاقتصاد وتدني الأجور والبطالة، ثم التهميش والفقر، وهذه الخطاطة تلخص أزمة دولة الرعاية الاجتماعية.

أدى ارتفاع معدلات الإنفاق والتحرر الاقتصادي إلى ضعف الموارد وتراجع معدلات النمو المتاحة، مما دفع الدولة إلى التدخل من أجل تنشيط الدورة الاقتصادية، لكن الإشكال الحقيقي يُطرح على مستوى التدبير، فالتقنوقراط لا يملكون حرية التفكير الضرورية لاتخاذ القرارات مكان الساهرين على التنفيذ؛ لأنّ مهام الدولة التقنوقراطية أضحت تنحصر في السيادة والعدل والأمن والدفاع، لكنها في الآن نفسه تواجه إكراه استعمال القوة العمومية؛ من أجل الضبط والحفاظ على السلم الاجتماعي أمام تزايد وتيرة الاحتجاجات ضد السياسات الاجتماعية المتبعة، والتي تتسم بتراجع النفقات الاجتماعية.

أدى ارتفاع متطلبات الرعاية الاجتماعية في أوروبا؛ نتيجة الشيخوخة والبطالة والترمل والتغطية الصحية والتقاعد، إلى ارتفاع المساهمات الضريبية وتوسيع الوعاء الضريبي من أجل التصدي للنفقات المتزايدة في الميدان الاجتماعي، مما أدى إلى تزايد حجم القطاع غير المهيكل، وشيوع التهرب الضريبي، وانخفاض القدرة الشرائية. فإذا كان المجال الاقتصادي مجالاً للعقلنة؛ فإن المجال الاجتماعي هو مجالٌ لتحقيق العدالة التوزيعية والسلم الاجتماعي. لهذا فبعض الدول - مثل السويد - لا تولي اهتماماً لمتطلبات النمو الاقتصادي والسوق على حساب مسألة الحماية الاجتماعية، وبدأت أصوات ترتفع بضرورة إقرار العدالة الاجتماعية⁽³⁾. لكن في المقابل ظهر مفهوم الدولة الضابطة - L- 'Etat Régulateur'.

في المغرب أثر التخطيط في بداية الاستقلال في التوازن السياسي والمالي والنقدي، خاصةً مع سياسة توزيع الأراضي على الفلاحين، وتشجيع زراعة قصب السكر من أجل خلق طبقة وسطى فلاحية، وتأسيس التعاونيات الفلاحية؛ من أجل تكوين تحالف مع السلطة في الوسط القروي، وفي الآن نفسه توجهت الدولة نحو سياسةٍ صناعيةٍ واستثمارية ذات خصوصياتٍ ليبرالية؛ من أجل خلق نخبة بورجوازية لتكوين تحالفٍ مع السلطة في الوسط الحضري.

أدت هذه السياسات إلى تعميق الأزمة الاقتصادية وتقوية الشرخ الاجتماعي والسياسي، ما أدى إلى الدخول في الصراع بين السلطة والقوى السياسية، باعتبار أنّ حيازة السلطة الاقتصادية تؤدي إلى حيازة

(3) العدالة ومازقها، أمارتيا صن ومفارقاات العدالة، انظر: <https://ribatalkoutoub.com/?p=1042> - تاريخ الاطلاع: 10/03/2020.

السلطة السياسية، كما أن الظاهرة البيروقراطية والظاهرة الطائفية - Corporatif⁽⁴⁾ أصبحت المهتد الأكبر للحماية الاجتماعية.

2 - الأدبيات الكلاسيكية لدولة الرعاية الاجتماعية:

ظهرت الليبرالية الجديدة - New Libéralisme مع بداية الثمانينيات، بحيث أدى تقليص حجم النفقات الاجتماعية من قبل حكومتَي بريطانيا والولايات المتحدة إلى إعادة النظر في السياسات الاجتماعية عمومًا، واندماج الدولة في إطار نظام السوق. وأمام استفحال الأزمة انتهجت الدول بعد ذلك في أوروبا عمومًا سياساتٍ عامةً تهدف إلى ضبط الحياة الاقتصادية والاجتماعية بتحقيق الاستقرار والسلم الاجتماعي، في إطار ما سُمي بالدولة الضابطة - L'Etat Régulateur.

واتجهت الدول لتقديم الخدمات العامة ورفع يدها عن المجال الاقتصادي، ومراقبة عدم تدخل المجالين الاقتصادي والاجتماعي في ظل ما يُعرف بالدولة الحارسة - L'Etat Gendarme. ثم مع فشل الدولة في إقرار التوازن بين المجالين، وارتفاع تكلفة الحرب العالمية الثانية على المستوى الإنساني؛ اتجهت الدولة لإعادة النظر في دورها الاجتماعي في إطار ما سُمي بدولة الرعاية الاجتماعية، أو دولة الرفاه الاجتماعي - L'Etat Providence. لكن أمام تزايد حجم النفقات الاجتماعية وتقلص معدلات النمو، اتجهت الدولة نحو التخلي عن منح الخدمات الاجتماعية، وترك مسافةً بينها وبين التدخل في الاقتصاد؛ وذلك من أجل ضمان المنافسة وتشجيع الخوصصة، واستعمال القوة من أجل حماية الحقوق العامة للأفراد والجماعات وردع الجرائم والمخالفات، في إطار عودة مفهوم الدولة الحارسة - L'Etat Gendarme.

وأمام استفحال أزمة الدولة الحارسة؛ نتيجة تزايد حجم الإكراهات الاجتماعية، وعدم قدرة الدولة على ضبط العلاقة بين الاجتماعي والاقتصادي، ظهرت أصواتٌ صارت تنادي بضرورة إصلاح النظام الليبرالي بفتح المجال أمام إشراك فاعلين آخرين في عملية صنع السياسات العمومية وتدبيرها⁽⁵⁾، من

(4) الظاهرة الطائفية تعني انقسام المجتمع البيروقراطي إلى هيئاتٍ إدارية؛ مثل: هيئة المهندسين، وهيئة الإداريين، وخريجي المدارس العليا، بحيث تعمل كل طائفة على تحصين موقعها ومصالحها ضدًا على الطوائف الأخرى، مما يؤدي إلى سيادة الطائفة الأقوى، وسيطرتها على الموارد الاقتصادية والسياسية.

(5) - فيس كاناك - Yves CANNAC موظف كبير في فرنسا، تضمّن أعماله خلقَ دولة الجماعات أو اللامركزية الإدارية وإعطاء الانطلاق للديمقراطية التشاركية، وإعادة النظر في المسؤوليات والوظائف واختصاصات المسؤولين العموميين. انظر:

10/03/2020 - تاريخ الاطلاع : <https://peoplepill.com/people/yves-cannac/>



بين هؤلاء: فيس كاناك Yves Cannac، باعتبار أن النموذج البيروقراطي الفيبري والتايلوري لا يعطي أهميةً لإكراهات العنصر البشري، مما يؤدي إلى الخلل الوظيفي، أو تقديم المصلحة الشخصية للموظف على المصلحة العامة وغياب التقييم وضعف روح المسؤولية، كما أشار لذلك روبرت مرتون Robert Merton، وبالتالي تحوّل الدولة إلى أزمة تدبير نتيجة أزمة القيم داخل المرفق العمومي، وتأثير ذلك في التمثيلية السياسية، مما صار يستدعي التفكير في سبل تطوير مشروعية تدبير تركز على عنصر الجودة والفعل والنجاعة. لكن المسألة تطرح إشكالاً غموض مفهوم المرفق العام، وبروز تعارضات بين نظام السوق ونظام الدولة، والمقاولة والمصلحة العامة، والربح مقابل الاندماج الاجتماعي.

إن سيادة منطق السوق والهيمنة المقاولاتية قضى على منطق دولة الرعاية الاجتماعية، ففي فرنسا أدى ارتفاع الدين العمومي من (24% إلى 42.4%) إلى عدم قدرة الدولة على تمويل مشاريع عمومية وتدبير الميزانية العامة، وأمام واقع ارتفاع النفقات الاجتماعية، وعدم قدرة الدولة على مجاراة متطلبات الرعاية الاجتماعية؛ أدى ذلك إلى إصابة الدولة الكينزية⁽⁶⁾ بالعطب؛ نتيجة التداخل بين الاقتصادي والاجتماعي، بحيث أدت التحولات المجتمعية إلى ظهور النظام التدبيري التايلوري⁽⁷⁾.

إن أزمة الدولة التدخلية لا تنحصر فقط في أزمة التسيير، بل هي مرتبطة بالتحولات الاجتماعية كذلك، وهي بذلك أيضاً أزمة مجتمع وأزمة قيادة سياسية.

إن الدولة النامية عاجزة عن تحمّل أعباء الفعل العمومي وحدها؛ مما جعلها في عزلة عن المجتمع المدني، ورغم سياسة تحديث المرافق العامة الإدارية والسياسية؛ فإن عدم قدرة الدولة على الإنفاق جعلها تخضع للمؤسسات المالية الدولية، وتخضع بالتالي لإملاءات تلك المؤسسات، والتي منها خلق تفاعل بين المجالين العام والخاص، وبين المركزي والترابي، والنزوع التشاركي بين الدولة وبقية الفاعلين المدنيين. إن أهمية السوق وضغطه على الدولة يكرّسان هيمنة أصحاب رؤوس الأموال وإشراك القطاع الخاص في السيرة القرارية، ما يفضي إلى أزمة الدولة والسلطة، وي طرح إشكالية الديمقراطية، ويضع

(6) - الدولة الكينزية نسبة إلى نظرية جون ماينارد كينيز - Jean M. Kenez القائمة على زيادة الاستثمار العمومي، ورفع نسبة الإنفاق الاجتماعي؛ من أجل القضاء على الركود وإنعاش الاقتصاد؛ بحكم أن العرض والطلب يحققان النمو الاقتصادي، ويوفران مناصب الشغل، وهذا يتطلب تجاوز منطق الادخار والإقبال على المجازفة، من أجل توفير الطلب الذي بدوره يحدد مستوى الانتاج المحلي.

(7) ركائز النظام التدبيري التايلوري: تقسيم العمل، السلوك، أحادية التحكّم، تبعية المصلحة الخاصة للعامة، التشجيع الشخصي، المركزية، ترتيب الأولويات، العدالة.

مفهوم السيادة الوطنية - حسب جون لوك Jean Look⁽⁸⁾ - على المحك؛ خاصةً مع بروز إشكال من يمتلك السيادة الوطنية، في ظل انسحاب الدولة الشامل من المجالات الاجتماعية والاقتصادية؟

دعى هاييك Hayak⁽⁹⁾ إلى إلغاء التدخلات الاقتصادية والاجتماعية؛ بوصفها وسيلةً للمرفق العمومي في إعادة توزيع الثروات عبر السياسة الضريبية. يتعايش في الدولة العصرية نمطان من الدول: دولة القانون ضامنة الحريات وحارسة للديمقراطية، ودولة تدخلية محطمة لهذه الحريات، بحيث يجب اختزال الثانية للإبقاء على الأولى. وترفض الليبرالية الكلاسيكية تدخل الدولة لتنظيم السوق (دعه يعمل دعه يمر - Laissez le Faire ، Laissez le passer).

يرى آدم سميث ألا يقيناً لحدود الدولة، ونظرية آدم سميث ليس فيها أي تصور للدولة فيما يخص تحقيق العدالة الاجتماعية. ودعى جيرمي بنتام Jeremy Bentham⁽¹⁰⁾ إلى ضرورة اهتمام السلطة بتحقيق الأمن والرفاهية للمجتمع؛ لكون ذلك يحقق المنفعة العامة، باعتبار أن دور الدولة يجب أن ينحصر في حماية الحقوق الفردية والجماعية، وتحقيق الأمن الشخصي. وانتقد الآلة والتقنية؛ لكونها زادت من عبودية الانسان وجرده من إنسانيته انطلاقاً من الأيديولوجية الاشتراكية، التي تسعى إلى إلغاء المقاوله والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. تسعى الرأسمالية إلى تنمية رأس المال وتوسيع المقاوله، وتسعى الاشتراكية إلى إدارة مركزية النشاط الاقتصادي.

(8) مفهوم السيادة الوطنية هو من ابتكار جون لوك Jean Look ، ويعني ضرورة الخروج من الحالة الطبيعية إلى حالة الدولة، وهذا يستدعي عقدًا اجتماعيًا تُفوض بموجبه إلى سلطة عليا صلاحية حيازة الإكراه والعنف المشروع مقابل الحفاظ على النظام. وتولدت فكرة السيادة الوطنية بفعل الحاجة إلى الدولة، والتي تناولها في كتابه الليفيثان، والذي يعني ذلك الوحش الكبير الذي هو الدولة، والذي يستحوذ على كل شيء. إلا أن المشكل هو أن مذهب جون لوك نظر للملكية المطلقة.

(9) فريدريك هاييك Friedrich Hayek: اقتصادي وفيلسوف بريطاني من أصل نمساوي، تقاسم مع غونار Gunnar MYDAL جائزة البنك السويدي في العلوم الاقتصادية سنة 1974م، تمحورت أعماله حول النظرية النقدية وتأثيراتها الاقتصادية، وترتكز على الترابط بين الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية. انظر: <http://www.al-watan.com/news-details/id/56434> - تاريخ الاطلاع: 06-03-2020

(10) جيرمي بنتام Jeremy BENTHAM: اقتصادي وفيلسوف ومستشار قانوني بريطاني، منظر فلسفة الحق راديكالي، أثرت أفكاره في المذهب الليبرالي من خلال الدعوة إلى إلغاء عقوبة الإعدام والرق، عُرف عنه دفاعه عن الحرية الفردية، وحرية التعبير، والحرية الاقتصادية، والحرية الجنسية، وحرية الجسد، وحق الطلاق، وحقوقي الحيوان، وفصل الدين عن الدولة. ويعتبر أباً لمذهب المنفعة. جيرمي بنتام، حول ليبرالية مؤسسة على المنفعة العامة. انظر: <https://www.mominoun.com/pdf/2018-04/jirmi.pdf> - تاريخ الاطلاع: 06-03-2020



إن الخلاف بين الرأسمالية والاشتراكية خلافاً حول المناهج وليس حول الغايات؛ لأن الغايات هي تحقيق رفاهية الإنسان وسعادته. ويفترض الاستعمال العقلاني للموارد وجود إدارة وتنظيم مركزي لكل الأنشطة في الأيديولوجية الاشتراكية، والمنافسة هي الوسيلة المثلى لقيادة الجهود الفردية في الأيديولوجية الليبرالية. إذ تسعى الرأسمالية إلى تحرير الفرد، وتدعو إلى الفردانية والإنسانية. فالتنافس مبنياً على فكرة (دعه يعمل - Laissez le faire). وتدعو الليبرالية البراغمية إلى وضع الأولويات في المجال الاجتماعي والاقتصادي. وتدعو الليبرالية الإصلاحية إلى مواجهة العراقيل التي تقف في وجه العولمة. تعمل الدولة التدخلية على حماية المنافسة - concurrence La - في المجال الاقتصادي والمبادرة الفردية من خلال المنهجية التمويلية للمشاريع الاقتصادية؛ خاصة الشركات والمؤسسات العمومية ذات المردودية المرتفعة. وهذا ما ينتج عنه اختلالات اجتماعية بسبب التحولات (السوسيو-سياسية) للدولة التدخلية في علاقتها بالمواطن. إن الليبرالية الجديدة ذات النظرة التطورية تلغي المجال الاجتماعي من الاهتمام، وتجعله ملحقاً بالمجال الاقتصادي، بقدر ما يحقق من مكاسب مالية، وتعمل على تكريس المنافسة من دون ضوابط لصالح الشركات العملاقة، واعتبار اللامساواة الاجتماعية ظاهرة طبيعية في سياق التحولات الجوهرية لأدوار الدولة من دولة تدخلية إلى دولة ضبئية، ثم إلى دولة الرعاية، وأخيراً إلى الدولة - المقاتلة.

أدى التوجه الليبرالي المعولم إلى تقهقر الدولة الاجتماعية، وساهم في تدفق رأس المال، وتطور وسائل الاتصال، وتصاعد قوة الشركات الدولية، وضعف الدولة الوطنية القطرية الناتج عن أفول الدولة التدخلية ودولة الرعاية الاجتماعية، وتم فصلها عن آليات الإنتاج، ولم تعد تلعب ذلك الدور الوسيط بين الاجتماعي والاقتصادي.

وهذا الأمر نتج عنه أيضاً دخول الفاعل السياسي في إطار تحالف مع الفاعل الاقتصادي - Com-promis، وتغيّر شكل الدولة الحالي؛ ليصير كما يعتبرها ميشيل كروزيه Michel Crozier دولة متواضعة، أو دولة الحد الأدنى التي تقف مهمتها فقط عند ضمان أمن الأشخاص والممتلكات، وانتقلت من دولة تدخلية إلى دولة محاسبية⁽¹¹⁾ ترعى التوازنات (الماكرو-اقتصادية)، وتحاول أن تحقق التوازن المالي وهامشاً من النمو، وتعمل وفق أجندة المؤسسات المالية المفرضة على خدمة الدين على حساب السياسات الاجتماعية.

(11) عبد اللطيف الهلالي، أزمة دولة الرعاية وإشكالية التدبير العمومي، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة القاضي عياض مراكش، السنة الجامعية 2009/2010، ص 82.

لقد تحوّلت الدولة إلى مجرد شيء - Objet من بين آليات السوق. إن أزمة دولة الرعاية الاجتماعية تتلخّص في إشكالية التسيير ومناهج التدبير، وتعرف تراتبية وطبقات اجتماعية.

لم تكن الدولة التدخلية في العالم الثالث الآن لديها القدرة على مجاراة آليات السوق؛ نظرًا لعدم توفرها على آلياتٍ تديرية عقلانية، مما أدّى بها إلى السقوط في أزمة الموارد، وهذا بدوره أدى إلى أزمة الاقتصادي والاجتماعي، وأضعف الناتج الداخلي الخام. إن الأزمة على مستوى السياسات المالية أدت إلى الخلل الاجتماعي، وأدى نهج سياسات الخصخصة إلى تحول الدولة إلى سلعة معروضة للبيع، أو هي سلعة تعرض هبتها للبيع بأبخس الأثمان؛ مما جعل مؤسساتها تخضع لمنطق ميكانيزمات السوق.

كانت المؤسسات التي قامت الدولة بخصومتها تشكّل قلبَ الدولة والعنصر الأساسي فيها، وتخلّيها عن دورها في حماية المؤسسات أمام قوة رأس المال أدّى إلى إفساد آليات الدولة الدستورية والقانونية وتعطيلها، ما أدى إلى أفول الدولة وضعف النُخب السياسية، وحلّت المؤسسات الصناعية والمالية والتجارية محلّ السياسي في تدبير المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وأصبح الاقتصادي يدير السياسي والاجتماعي، وتعزّز ذلك بمنح الشركات المتعدّدة الجنسيات إعفاءاتٍ ضريبية متزايدة، فأصبحت هذه الأخيرة تتحكّم في رفاهية الشعوب.

أدّى تغول الشركات المتعدّدة الجنسيات، وهيمنتها على مجال إنتاج السياسات العمومية في الدولة، أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض الأجور، وتدهور مستويات المعيشة، وتدني الخدمات الاجتماعية في الصحة والتعليم، وارتفاع معدل النفقات الجبائية لصالح الشركات الكبرى، وتراجع موارد الدولة، مما دفع هذه الأخيرة إلى التفكير في التمويل الخارجي والخضوع لإملاءات المؤسسات المالية.

وهذا بدوره أدى إلى عدم فعالية البرامج والسياسات الاجتماعية؛ بسبب نقص التمويل، وغياب الحكامة، وتعمّق التفاوتات الاجتماعية والمجالية، وانكفاء المجتمعات على الذات، وتحولها نحو النزعات الطائفية والإثنية والمركزية الثقافية، والبحث عن الأصول التاريخية حسب آلان تورين Alain Touraine⁽¹²⁾، وتنامي الشعور بالتاريخية، أو ما سمّاه مصطفى حجازي⁽¹³⁾ بالعودة إلى المرجعية التاريخية، أو الشعور بفكرة التاريخانية.

(12) عبد الإله فرج، آلان تورين ودينامية السوسولوجيا، مؤسسة مؤمنون بلا حدود، 22 ديسمبر 2018م. انظر:

<https://www.mominoun.com/article> - تاريخ الاطلاع: 06/03/2020.

(13) مصطفى حجازي، التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور، المغرب: المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة التاسعة 2005م، ص 103 فما فوق.



تكتفي المجتمعات التقليدية بتوفير الاكتفاء الذاتي فقط، من خلال البحث عن أصلها التاريخي، في حين تبحث المجتمعات الحديثة - التي أفقدتها الآلة والتقنية وضعها الاجتماعي - عن التاريخ من خلال الضبط السياسي.

3 - الاختيارات النيوليبرالية وسيطرة التقنوقراط:

ساهمت العولمة وبداية الفكر التدبيري في عدم قدرة الدولة على ضبط المجال الاقتصادي؛ نظراً لأزمة التسيير، مما يستدعي عند دراسة هيمنة المجال الاقتصادي على المجال الاجتماعي، وعدم قدرة الدولة على ضبط المجال الاقتصادي كظاهرة اجتماعية، يستدعي ضرورة الانتقال من براديجم التسيير العام إلى براديجم التدبير العمومي، بما أن الدولة التدبيرية أضحت دولة الإملاءات الخارجية بامتياز، بحكم علاقتها الوطيدة بالمؤسسات المالية الدولية، وهيمنة الإطار المرجعي المعوم على صنّع السياسات العمومية وتدبيرها، فأصبح الفعل العمومي يتسم ببطء سيرورة اتخاذ القرار الإصلاحي؛ نظراً لعدم رغبة البيروقراطية في إقامة إصلاحاتٍ اقتصادي، ونظراً للمركزية المفرطة⁽¹⁴⁾.

ويسجّل خبراء البنك الدولي سيطرة وزارتيْن لهما ثقل على مستوى النظام السياسي في دول العالم الثالث، هما: وزارة المالية، ووزارة الداخلية.

كما أن ضعف تفويض السلطات والتوقيع وتهميش الكفاءات، كلها عوامل ساعدت على فقدان الدولة لهامش المبادرة في التدبير لصالح البيروقراطية المتحالفة مع رأس المال الدولي والمؤسسات المالية، فإذا كانت الدول المتقدمة قد سعت منذ نهاية الحرب العالمية إلى اتباع أسلوبين لتحقيق هيكلية جديدة؛ هما أسلوب قوى الخبراء التقنوقراط، وأسلوب خلق بوادر مجتمع تضامني، وهي الآن تعرف حالة صراع مصالح - *Conflits d'intérêt* يتداخل فيها الإداري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي، فإن العولمة نقلت الحركة والفعل إلى النطاق العالمي بما يعني تعميم الشيء ودائرته، وتعميم نمط من الأنماط الفكرية والسياسية والاقتصادية التي تختص به جماعة معينة أو نطاق معين. وفي هذا النموذج تعميم نمط السلوك الاقتصادي والسياسي الذي يركز على منظومة القيم المعولمة - *Les valeurs globalisées*.

(14) عبد اللطيف هلاي، التدبير العمومي: قراءة في المفهوم. انظر: <https://diae.net/wp-content/uploads/2011/12> - تاريخ الاطلاع: 10/03/2020.

وبحُكم أن العولمة الليبرالية ساعدت في تسهيل تنقُّل رأس المال، وحرية تنقُّل الأشخاص والأموال والبضائع وإنشاء مناطق التبادل الحر - Zone de libre échange، حيث تتمركز شركات الأفشور -- Offshore com-pagny؛ فقد أصبحت المناطق الحرة ملاذًا آمنًا لكثيرٍ من رؤوس الأموال المهربة والهاربة من الضرائب.

وإذا كانت الدولة القومية الوطنية تتميز بسيادة الظاهرة البيروقراطية والمركزية المفرطة؛ فإن هيمنة الاقتصاد الحر وسيادة الشركات المتعددة الجنسيات فتح المجال أمام هذه الأخيرة؛ ليكون لها دورٌ في عملية صنع القرار داخل الدولة تحت شعاراتٍ متعددة. كل هذه العوامل ساهمت في الدفع بعملية إصلاحٍ تدبيرِيٍّ يتوخى نقل أعباء الدولة في المجالات الاجتماعية الحارقة إلى التراب باعتباره فاعلاً شريكًا في صنع الفعل العمومي وتدبيره على المستوى الترابي.

إن أزمة الدولة في فرنسا والغرب عمومًا هي - بالدرجة الأولى - أزمة تسيير أو أزمة المرافق العامة الكبرى - Les grands Services Publics، وتمسك الدولة بالقاعدة القانونية الجامدة في غياب تعامل سوسيولوجي معها.

إن الدولة لا تكون قويةً بتوفرها على ترسانة قانونية، بل بقدرتها على التفاعل في إطار مجتمعيٍّ؛ خدمةً لمصالح عامةٍ عبر تسيير عموميٍّ فعَّالٍ وتدبير عموميٍّ ناجح.

والحديث عن التسيير سوف يجزئنا إلى الحديث عن النظام الإداري، حيث يرتبط هذا الأخير بخصوصية المجتمع الفرنسي باعتبار أن الدولة في خدمة الشعب منذ قيام الثورة الفرنسية، وتمّ تكريس هيمنة الدولة المركزية على القرار العمومي، مما دفع الدولة الحالية - من أجل تجاوز الأزمة المتسمة بالتدبير الإداري البيروقراطي - إلى الانتقال إلى دولة تقنوقراطية تركز على عقلنة الحقل الإداري. وقد أظهرت المخططات في فرنسا عدّة تناقضاتٍ تجلّت في أزمة المرفق العمومي، وأزمة النظام الإداري الفرنسي، وأزمة النخبة التي تحكمها ميكانيزمات عقيمة وصلبة.

وقد أبهرت فكرة التخطيط فئةً من الموظفين خاصّة خريجي المدرسة العليا للإدارة، والذين قاموا بتطبيقها بشكلٍ تعسفيٍّ في إطار مفهوم إعادة الإنتاج الاجتماعي - La Notion de la Reproduction Social لدى بيير بورديو Bourdieu Pierre⁽¹⁵⁾.

(15) - Capital culturel et reproduction scolaire. Un bilan critique - Revue française de pédagogie - Recherches en éducation 186 | 2014 - voir : file:///C:/Users/user/Downloads/rfp-4430.pdf- consultation le 09/03/2020.



تعرف الدولة الحالية تعايش نمطين من الدولة أو دولتين في واحدة: فط من الدولة لا يُديره السياسيون، ولا يحتكم في مرجعيته إلى رؤية سياسية أو أيديولوجية حزبية. ودولة الواجهة الديمقراطية والهيئات التمثيلية السورية لعموم الشعب. هذه الأخيرة تُسمى (الدولة السياسية)، والأخرى دولة الظل اللامرئية واللاشخصية والمتحكّمة في حركة الأموال عبر البنوك والبورصات العالمية، وتُدعى (الدولة الخفية أو دولة السوق)⁽¹⁶⁾.

لقد بات السياسي رهين تحكّات الاقتصادي ومافيات البنوك والبورصات، وإذا كانت الدولة في الأدبيات الليبرالية الكلاسيكية حائزةً على العنف المشروع؛ فإن عنف الدولة النيوليبرالية لا يظهر إلا في حالة الثورات والانتفاضات الشعبية، بحيث تتحوّل هذه الأخيرة إلى وحش مفترس لا يرحم ومدمّر لكل شيء.

لقد أصبحت الدولة السياسية خادمة للدولة-السوق، وأصبح السياسي، أي رجل السياسة، والسياسي، أي الفعل السياسي، في قبضة خبراء المال والأعمال، وصار التقنوقراط ومستشارو المصارف والبنوك الدولية يتحكّمون في السياسات العمومية للدولة السياسية وفي آليات صنع القرار العمومي، وأصبح المجال والفعل الاجتماعي تابعًا للاقتصادي، وتقلّصت مساحة تحكّم الدولة في المجالين معًا، ومن نتائج هيمنة «الدولة-السوق» على المجالين الاقتصادي والاجتماعي عزلُ النخبة المثقفة عن الحراك الاجتماعي، وعن الدينامية الاجتماعية وعن التحولات «السوسيو-اقتصادية» للدولة، وأصبح المثقفون ورجال الفكر مجردّ متفرجين أو مجردّ كومبارس على مسرح العولمة الليبرالية، يشاهدون الفصول الأخيرة من مسلسل لتفكّك الدولة السياسية المتسارع الحلقات، ولا تسعفهم مناهجهم التحليلية، وأصبحوا منحصرين في منتديات النقاش الثقافي، والصالونات المتلفزة والافتراضية دون أن يكون لهم أثرٌ يُذكر.

بفعل الرأسمالية المتأخرة أو الرأسمالية الصناعية - كما يسميها فريدريك جيمسون Frédéric Jameson⁽¹⁷⁾، رأسمالية الموجة الثالثة، حسب الفين توفلر Alvin toffler⁽¹⁸⁾ - أصبح العالم محكومًا من طرف البورصات والبنوك المالية، وأصبحت الدولة مهدّدة بالتفكّك والتلاشي.

(16) - Le marché, les services publiques et les monopoles – Alain Béraud – voir : file:///C:/Users/user/Downloads/Le_marche_les_services_publics_les_monopoles_et_1.pdf

(17) - Jameson, Frédéric, Le Postmodernisme ou la logique culturelle du capitalisme tardif, Traduit de de l'américain par Florence Nevoltry. ENSBA éditeur, coll. «D'art en questions», 200

(18) - Thérèse BENJELLOUN- L'édition française des '«Nouveaux pouvoirs» disponible : Alvin Toffler réhabilite l'entreprise familiale - Par L'Economiste | Edition N°:79 Le 13/05/1993 - <https://www.leconomiste.com/article/ledition-francaise-des-quotnouveaux-pouvoirsquot-disponible-alvin-toffler-rehabilite-lentrep> - consultation le : 16-03-2020

لقد انتهى عصر الصراع بين البورجوازية والبوليتاريا، كما نظر له كارل ماركس بزوال الأيدولوجية الاشتراكية، وأصبح الدولار العصبَ الأساسيَ لاقتصادِ السوقِ عوضَ الذهبِ الذي كان عصب الاقتصاد في العصر الميركانتيلي وبدايةِ العصر الصناعي ما بين القرنين السابع عشر والعشرين، وصار العالم رهينَ استقرار المعاملات المالية في بورصات نيويورك ولندن وطوكيو، ولم يعد الصراع الطبقي قادرًا على تفسير التحوُّل الضخم الذي يشهده العالم.

ولم يعد علم السياسة أيضًا قادرًا على تفسير التحولات على أساس الصراع الطبقي، وأصبح من اللازم البحث عن براديغم جديد للتحليل والتفسير. إن الدولة النيوليبرالية ظاهرة اجتماعية جديدة تتطلب التفكير في بلورة مناهج وبراديغمات وشبكاتٍ جديدة للتحليل والتفسير، مع ضرورة إعادة تشكيل وتحديد مفاهيمي جديد لمفاهيم: العولمة، وما بعد الحداثة - *Poste modernité*، والحكمة - *Gouvernance*، والتعددية الثقافية.

أصبحت الدولة النيوليبرالية تعرف نفسها على أنها دولة متعدّدة الثقافات والأعراق - *Démocratie multiraciale*؛ من أجل أن ينخرط الكلُّ في نشاطين رئيسين بالنسبة إليها؛ ألا وهما: الإنتاج والاستهلاك. وأصبح هناك مساواة بين البورجوازي والعامل في ثقافة الاستهلاك، وأصبح بإمكان العامل أن يشارك صاحب العمل في حصص الأسهم، وأن يدير الشركة المجهولة الاسم، وأن يتمتع بقروض يسيرة عن طريق التعاونيات العمالية أو الشركات أو المصارف لاقتناء أفخر أنواع السيارات، وأن يسافر إلى أرقى الأماكن في العالم.

أصبح الهدف الأساسي للبرالية الجديدة هو تفكيك الدولة وإغراق المجتمعات في حُمى الاستهلاك، وتحويله إلى مصعد اجتماعي للطبقات الكادحة، وفي المقابل زيادة عدد الفقراء جرّاء السياسات الاجتماعية للدول، والتي لم تعد تُولي الاهتمام للمجالات الاجتماعية بحكم احتكار القرار السياسي من قبل الشركات المتعدّدة الجنسيات، والمؤسسات المالية.

◀ 4 - الفعل العمومي في علاقته مع آليات التدبير العمومي:

الفعل العمومي هو الموضوع الأساسي للدولة، وبما أن الدولة اعتُبرت دائماً مبدرةً للأموال العمومية، ومُحتكرةً للوظائف والحقوق؛ فإن الفعل العمومي يُعتبر مرتعًا للفساد الإداري ومؤشرًا على أزمة الشرعية باعتبار أن دور الدولة في الفضاء العمومي والمجتمع وفق المنطق التايلوري هو كون الذين



يتخذون القرار يوجدون فوق، والذين ينفذون القرار يوجدون في الأسفل، فإن هؤلاء ليس لهم حق المبادرة والاجتهاد والتأويل، ودورهم هو التنفيذ الحرفي والآلي للقرار واحترام التراتبية - Hiérarchie.

وهكذا تصبح الإدارة وصناعة القرار العام في قبضة وهيمنة فاعلين جدد، يستحوذون على العملية القرارية. والقرار له آليات تديرية تتجلى في الكتابة العامة للحكومة الفرنسية وتوازيها وزارة الداخلية التي هي مجرد جهاز للإخبار والتنفيذ والإعداد وتهيئة الملفات، في حين يتمحور دور الأمانة العامة للحكومة في المغرب في صناعة القرار العمومي على المستوى التشريعي؛ باعتبارها العلبة السوداء للنظام السياسي.

وتعتبر الإدارة عصب السلطة، وآلية تنفيذية وإدارية وتقنية لها مركز الصدارة في صنع القرار العمومي وتنفيذه.

وهذا الأمر يتطلب توافق رجل الإدارة ورجل السياسة على مستوى إنتاج السياسات العمومية، وبما أن تنفيذ القرار مُتعب فإن الأمر يتطلب أن يكون الفاعلون غير متساوين في الموارد؛ لذا لا بد من فاعل يتوفر على موارد هائلة؛ من أجل الضغط على الفاعلين الآخرين ليكتسب القرار شرعية التنفيذ والديمومة.

وفي واقع التجربة السياسية المغربي، فإن السياسي يفتقد للكفاءة والتقنية؛ بيد أن الكفاءة تمنح المشروعية للفعل الإداري، والخطاب الإداري التقنوقراطي تطغى عليه النزعة التقنوقراطية، في حين يعتبر السياسي أن الإدارة وُجدت لخدمة الصالح العام، وهذا يتطلب مشروعية الإنجاز بالنسبة إلى التقنوقراطي، وهي غير متوفرة لدى السياسي، والدقة والسرعة وفق مفهوم المصلحة العامة Notion de l'intérêt général باعتبار أن العنصر البشري فاعل أساسي في العملية التديرية.

يعود مشكل تداخل الإدارة والسياسة إلى الجمهورية الثالثة الفرنسية والرابعة؛ بسبب إضراب موظفي القطاع العام سنة 1968م، زمن إنشاء المعهد الفرنسي للعلوم الإدارية التابع للمدرسة الوطنية للإدارة - Ecole National d'Administration، والسؤال المطروح بصدد هذا الإشكال هو: هل تعتبر الإدارة جزءاً من النظام السياسي؟ وكيف يمكن مقارنة ظاهرة تسييس الإدارة العمومية⁽¹⁹⁾؟

(19) - Le démantèlement de l'État démocratique d'Ezra Sulaiman, Paris, Seuil, coll. «L'Histoire immédiate», 2005, 397 p - voir : <https://www.erudit.org/en/journals/ps/2006-v25-n1-ps1378/013526ar.pdf> - consultation le : 11/03/2020.

في سنة 1940م عرفت فرنسا مقاومة ضدّ حكومة فيشي - VICHY من طرف الأحزاب اليمينية والقوى الراديكالية وأصحاب رؤوس الأموال والإدارة العليا المركزية؛ بحيث وُضعت هذه الأخيرة شروطاً أساسية ومساطرَ أساسية لفرز النُخب الإدارية (المدرسة الوطنية للإدارة - ENA ، بيير بورديو) ودمقرطة الحياة الإدارية الفرنسية.

وقد أدى هذا الفعل إلى أفول نخب الجمهورية الرابعة وبداية الجمهورية الخامسة، لقد أدى العجز السياسي للجمهورية الرابعة وارتكازها على عنصر المصلحة العامة إلى فتح الباب أمام التقنوقراط، وظهر ما يُسمّى بـ موظفي الصدفة - Managers par Hasard⁽²⁰⁾ ، وتم تسييس الإدارة وتبعيتها للنظام السياسي.

في الحالة المغربية أرسل الطلاب للدراسة في المدارس العليا الفرنسية في إطار اتباع النهج الفرنسي في عملية صناعة النُخب الإدارية. وهكذا تم تأسيس إدارة وطنية على الأطر المرجعية للنظرية الفرنسية التي أضحت تتميز بتداخل الإدارة والسياسة، وأدير البلد من قبل النُخب الفرنكوفونية التي حكمت مغرب ما بعد الاستقلال، أو نخب ما يُسمّى بالجيل الضائع، ويسمى كذلك؛ لأنه موزع بين الحلم بالعدالة الاجتماعية ومواجهة النظام السياسي في إطار الصراع الثوري الماركسي.

وتمت أجراء هجرة الأطر الإدارية نحو السياسة من خلال فسح المجال للنُخب المتعلّمة في المدارس العليا الفرنسية وفق نظام الهيئات العليا - Les Grands Corp؛ لتشكّل نسقاً مغلقاً، ومن خلال كون الملك يُعيّن في المناصب العليا في دستور 1962م كرئيس للدولة، وهكذا تمكّن الأعيان والنُخب الإدارية من تسلُّق السلم الإداري عن طريق الترقّي السريع وتكوين شبكة تحالفاتٍ في إطار سياسة صناعة النُخب، وتدوير النُخب التي اعتمدها المخزن.

وتتلخّص في كون التقنوقراطي يلج الإدارة من بوابة الحزب السياسي، ويتم تداوله عبر شغل مجموعة من المناصب السامية، وعندما تنتهي مهمته يُعاد إلى سلكه الإداري الأصلي. تعرف الدواوين الوزارية ظاهرة تداخل الإداري والسياسي ودخول الموظفين السامين إلى النسق القراري، ويغطي الديوان نشاطات الوزير في شقيه الإداري والسياسي؛ باعتباره المركز الرئيس لإعداد القرار داخل الوزارات.

(20) نخب مغربية بين عالمين، بيير فيرموران Pierre Vermeren، مجلة الربيع، مطبعة أوميكا جرافيك، الدار البيضاء، العدد 2/3، سنة 2015، ص 147 فما فوق.



وأصبح القرار ظاهرةً بيروقراطية بحكم ارتكازه على الجانب المعرفي والتقني والإداري، والسياسي بحكم ارتكازه على العلاقات المبنية على الزبونية، وأفرز ذلك ظاهرة ارتباط المقربين من الوزير التقنوقراطي دون اعتبار موضوعي.

ونتج عن هذا الأمر أن الوزارة تصبح مشتتةً للتقنوقراط ومساعدتهم، وفي الحالة السياسية حلبة للصراع الحزبي الضيق والمصالح الحزبية، وهو ما يطرح سؤال المصلحة العامة بحدّة، ويدفع باتجاه ضرورة الإصلاح.

يتجلى البُعد الإصلاحي للإدارة العمومية في اتباعها أسلوبَ التعاقد أو التدبير المفوض؛ غير أن الإشكال المطروح بهذا الصدد يتعلّق بأشكال التدبير المفوض، بحيث إن الشكل السائد وسبب طغيان النموذج الليبرالي الجديد على التدبير العمومي هو كون المراقب (بفتح القاف) له سلطة على المراقب (بكسر القاف)، فالشركات والمقاولات التي تدير القطاعات العمومية تملك سلطةً وقوتها مؤثرة في القرار، وينعكس ذلك على التدبير العمومي، ما ينتج عنه اختلالاً في توزيع الموارد المالية للدولة على القطاعات وتراجع الدور الاجتماعي للدولة.

ورغبة الدولة في اتباع نهج الإصلاح جعلها تعتمد أسلوب اللامركزية؛ من أجل التخفيف من حدّة أزمة التدبير العمومي الذي يفتقد للنجاعة وتراكم الاحتياجات، وتعقد المشهد السياسي والاجتماعي؛ بسبب هيمنة التقنوقراط على القرار العمومي وضعف السياسي وعدم قدرته على مجارة التقنوقراط في الجانب المعرفي. فهل تملك السلطات المحلية المعينة والمنتخبة ما يؤهلها لتحقيق الأهداف المنتظرة منها في التنمية المحلية وبلورتها والانتقال إلى مرحلة الديمقراطية المحلية والترايبية⁽²¹⁾؟

في إطار التدبير اللامركزي تصبح الدولة مراقبًا لقراراتها وبرامجها على مستوى المدينة والمحيط البيئي والاقتصادي والاجتماعي على مستوى القرية، وتضطلع بوظائفها الكلاسيكية في الأمن والقضاء والدفاع ووظيفة توزيع عائدات الضرائب على المستوى المحلي أو ما يعرف بالوظيفة التوزيعية للضريبة، في حين تترك الوظائف الأخرى للجماعات الترابية، مثل المواصلات والنقل وتوزيع الماء والكهرباء والتنمية المحلية، لكن الإشكال يطرح على مستوى علاقة رجال السلطة؛ كمثلين للسلطة المركزية بالمنتخبين كمثلين للسكان أو ما يصطلح عليه بإشكالية التعيين والانتخاب.

(21) من أجل تجاوز الشبكة المهيمنة على دراسة النخبة السياسية المغربية، محمد كولفرني، مجلة الربيع، العدد 2/3 السنة 2015، مطبعة أوميكا جرافيك، الدار البيضاء، ص 173 فما فوق.

وتتسم هذه العلاقة بغياب عنصر الثقة، وسيادة الحذر، وشخصنة السلطة، والتفرد بإنتاج القرار وتنفيذه. وفي إطار هاجس الإصلاح، أصبحت الإدارة بحاجة إلى الإدارة الإلكترونية، وتأهيل العنصر البشري، وصنع تشريعات الإدارة الإلكترونية، وإحداث تخصصات علمية وأكاديمية. لكن مطلب الإصلاح والتطوير يصبح عصياً على التنفيذ بسبب غياب استراتيجية وطنية بشأن استخدام تكنولوجيا المعلومات، وبسبب وجود معوقات تشريعية وقانونية ومالية؛ فضعف الاعتمادات المرصودة لتدريب العاملين في مجال نظم المعلومات، بالإضافة إلى المعوقات البشرية، وقلّة الموظفين ذوي الاختصاص، وضعف المهارات اللغوية والتكوين المستمر؛ كلها عوامل تحدّ من فعالية الإصلاح والتطوير⁽²²⁾.

إن سيطرة الخبراء - les managers - على التدبير العمومي وزواج السياسة بالمال يُعتبر مؤشراً على نهاية السياسة؛ فكبار موظفي الدولة أصبحوا يُمارسون النشاط الاقتصادي، ويشكّل التقنوقراط شبكة عائلات بورجوازية نخبوية تجمع ما بين الاستحقاق الاجتماعي بحكم انحدارها من العائلات الثرية، والكفاءة بحكم توفرها على المؤهلات العلمية والكفاءة المهنية العالية، وهو ما يُسمّى بـ الميريتوقراط - La méritocratie، وسيطرة الخبراء إعلان عن أفول السياسة - déclin de la politique.

لقد أدّى استقدام التقنوقراط من القطاع الخاص من أجل إضفاء خبرة المقاولات على سياسات الدولة في إطار العولمة وهيمنة السوق، أدى إلى تغليب المصلحة الخاصة على العامة، فالبيروقراط لا تهمهم سوى مصالحهم الخاصة، وأدى ذلك إلى تصادم بين مفهوم الإدارة التقليدية عند ماكس فيبر Max Weber، ومفهوم الإدارة العقلانية أو المعقلنة من خلال مشاركة الخبراء في السيورة القرارية؛ بناءً على استراتيجيات وتحالفات مختلفة بتعبير ميشيل كروزيه، وأصبح لمفهوم الهيئة - Concept du Corps⁽²³⁾ مكانة بارزة ضمن المفاهيم المركزية في التدبير العمومي.

إن هيمنة التقنوقراط على القرار مؤشّر على أزمة الديمقراطية التمثيلية، فقد صارت الانتخابات تؤدي إلى نتائج نسبية، وتحوّلت الرهانات إلى تدابير إدارية يكون المجتمع بحاجة إليها، ويتم

(22) المرجع السابق نفسه.

(23) نخب مغربية بين عاملين، بيير فيرموران Pierre Vermeren، مجلة الربيع، مطبعة أوميكا غرافيك، الدار البيضاء، العدد 2/3، سنة 2015، ص 147 فما فوق.



تصويرها على أنها مهمة مفيدة للفعل السياسي⁽²⁴⁾، كما يؤكّد على ذلك جون كلود توينين -
Jean Claude Thoening.

إن أفول السياسة يعني انتهاء السيادة الوطنية، جراء هيمنة البوليتوقراط على التدبير العمومي⁽²⁵⁾. وهناك ازدواجية في الغاية السياسية لكلّ من التقنوقراط والسياسي، فالأول يضمن استمرارية الدولة، والثاني يعطي المشروعية للنظام السياسي، مما يطرح من جديد إشكالية التعيين والانتخاب. الأمر يقتضي لتجاوز الأزمة تنوير السياسي، وتزويد السلطة السياسية بما تحتاجه من معلومات ووسائل مادية وتقنية، والسياسي يستشير التقنوقراطي في مسألة اتخاذ القرار، ما يجعل منه مشرعاً لقرارات البيروقراطي.

إن السياسي يمر عبر القنوات الحزبية والانتخابية لولوج مواقع القرار والترشح للبرلمان، ولا يتطلب الأمر التوفّر على حدّ معين من التقنية، ورغم ذلك نلاحظ اكتساح التقنوقراط للبرلمان، في إطار ما يسميه بير بورديو Pierre Bureau آلية الإنتاج الاجتماعي، ودور المدرسة في صناعة هذه الآلية ودورها كذلك في تكريس الهيمنة - Domination، فالتقنوقراط يلجؤون المؤسسات السياسية من خلال ما يسميه بير فيرموران Pierre Vermeren آلية تدوير النخب أو إعادة إنتاج النخب، أي إن التقنوقراطي يتمّ تلويحه بلون سياسيّ معيّن؛ من أجل إضفاء الشرعية الانتخابية على عملية ولوجه للمؤسسات السياسية، ما يطرح جدلية السياسي والتقنوقراطي خاصة في التجربتين الفرنسية والمغربية، ويجعل العملية السياسية تخضع لازدواجية التعيين والانتخاب، فإذا كانت الأنظمة الديمقراطية تقوم على علاقة التوافق - Le Compromis بين الفرقاء السياسيين، فإن الأنظمة السلطوية تقوم على علاقة التبعية والإخضاع، حيث الأحزاب السياسية تعرف هيمنة التقنوقراط، والنظام السياسي يعمل على توظيف آليتي التعيين والانتخاب معاً، وهو ما يطرح إشكالية العلاقة بين شرعية الانتخاب والفعل العمومي.

خاتمة: ◀

إن أزمة دولة الرعاية هي أزمة تسيير، التي يهيمن فيها التقنوقراط على القرار الاقتصادي والاجتماعي، وهذا الأخير مرتهن للمصلحة الخاصة لهؤلاء. وتتأثر السياسات العمومية في المجال الاقتصادي والاجتماعي بهيمنة التقنوقراط، وهذا مؤشّر على إخفاق الإصلاحات.

(24) الديمقراطية وتعدد الصفوات، توم بوتومور Tom Bottomore، مجلة الربيع، مطبعة أوميكا جرافيك، الدار البيضاء، العدد 2/3، سنة 2015، ص 193 فما فوق.

(25) البوليتوقراط - Politocrates: أشخاص أغنياء يمارسون بواسطة نفوذهم المالي والاقتصادي تأثيراً في السياسات العامة.

إن أزمة الديمقراطية التمثيلية مؤشّر على أزمة النظام السياسي في الغرب ودول العالم الثالث، وهيمنة التقنوقراط على القرار مؤشّر على هيمنة الاقتصادي على الاجتماعي، وهيمنة رأس المال والشركات المتعدّدة الجنسيات على القرار العمومي مؤشّر على فقدان الدولة للسيادة الوطنية وارتهاان القرار العمومي فيها للمؤسسات المالية.

لقد أدى سياق العولمة في الغرب - كنتاج لليبرالية الجديدة - New libéralisme التي لم تعد تعترف بسلطة الدولة على القرار الداخلي والخارجي - إلى أفول السياسة؛ بحيث أصبح المجال السياسي خاضعاً لهيمنة الاقتصادي وتوجيهه، وبالتالي الدعوة من قبل الليبراليين الجدد إلى تفكيك الدولة، فهل ستصمد الدولة أمام إعصار العولمة الكاسح أم أن رياحها سوف تقتلع الركائز الأساسية للدولة بما هي أهم كيان توصل إليه الاجتماع البشري، ويعتبر مهمّاً للغاية من أجل استمرار العيش في إطار مجتمعات منظمة؟ وأي مستقبل للدولة في ظل تنامي هيمنة رأس المال واقتصاد السوق على القرار العمومي؟



◀ مراجع البحث:

- عبد اللطيف الهلاي، أزمة دولة الرعاية وإشكالية التدبير العمومي، أطروحة لنيل درجة الدكتوراة في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة القاضي عياض مراكش، السنة الجامعية 2010-2009م.
- مصطفى حجازي، التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الانسان المقهور، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة التاسعة 2005م.
- بيير فيرموران Pierre Vermeren، نخب مغربية بين عالمين، مجلة الربيع، مطبعة أوميكا غرافيك، الدار البيضاء، العدد 2/3، سنة 2015م.
- محمد كولفرني، من أجل تجاوز الشبكة المهيمنة على دراسة النخبة السياسية المغربية، مجلة الربيع، العدد 2/3، السنة 2015م، مطبعة أوميكا غرافيك، الدار البيضاء.
- توم بوتومور Tom Bottomore، الديمقراطية وتعدد الصفوات، مجلة الربيع، مطبعة أوميكا غرافيك، الدار البيضاء، العدد 2/3، سنة 2015م.
- **Capital culturel et reproduction scolaire.** Un bilan critique - Revue française de pédagogie - Recherches en éducation 186 | 2014 – voir : <file:///C:/Users/user/Downloads/rfp-4430.pdf>- c1
- **Le marché, les services publics et les monopoles** – Alain Béraud – voir : file:///C:/Users/user/Downloads/Le_marche_les_services_publics_les_monopoles_et_1.pdf
- Jameson, Frédéric. **Le Postmodernisme ou la logique culturelle du capitalisme tardif.** Traduit de de l'américain par Florence Nevoltry. ENSBA éditeur, coll. "D'art en questions", 200.
- L'édition française des '»Nouveaux pouvoirs«» disponible : Alvin Toffler réhabilite l'entreprise familiale - Par L'Economiste | Edition N°:79 Le 13/05/1993 - <https://www.leconomiste.com/article/ledition-francaise-des-quotnouveaux-pouvoirsquot-disponible-alvin-toffler-rehabilite-lentrep> - consultation le : 16-03-2020
- Le démantèlement de l'État démocratique d'Ezra Sulaiman. Paris, Seuil, coll. «L'Histoire immédiate» , 2005, 397 p – voir: <https://www.erudit.org/en/journals/ps/2006-v25-n1-ps1378/013526ar.pdf> -consultation le: 11/03/2020.



مركز نهوض
للبحوث والدراسات
NOHOUDH CENTER
FOR RESEARCHS
AND STUDIES